

ورقة بحثية
فبراير 2026



هندسة النفوذ بين الوساطة والردع في ساحة تنافس أفريقي

إعداد
وحدة البحث و الدراسات



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

  **ASAMCENTER**



ASAM للدراسات الاستراتيجية مركز
بحثي وفكري فاعل تأسس منذ عام
2015م، بصفته مؤسسة مستقلة
تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة
القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

ورقة بحثية

تركيا والبحر الأحمر : هندسة النفوذ بين
الوساطة والردع في ساحة تنافس أفريقي

الملخص التنفيذي

تعكس زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أديس أبابا ولقائه برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد تحولاً نوعياً في مقاربة أنقرة للقرن الإفريقي، يقوم على ثلاثية مترابطة: الوساطة الدبلوماسية، التمكين الاقتصادي، والردع الأمني المحدود. وبينما يؤكد الخطاب التركي رفض تحويل القرن الإفريقي إلى ساحة صراع للقوى الأجنبية، فإن الممارسة تشير إلى سعي أنقرة إلى بناء تموضع استراتيجي طويل الأمد في إقليم يتقاطع فيه أمن البحر الأحمر، وتنافس القوى الدولية، وتحولات الدولة الوطنية في إفريقيا.

تجادل هذه الورقة بأن تركيا تطوّر نموذج "التموضع المتوازن" الذي يزاوج بين احترام السيادة ووحدة الأراضي، وتوسيع النفوذ عبر أدوات اقتصادية وأمنية ناعمة وخشنة، مع تجنب الاصطدام الحاد في الاستقطابات الإقليمية.



الإطار المفاهيمي - من الانفتاح الإفريقي إلى التموضع الجيو سياسي

منذ مطلع الألفية، تبنت أنقرة سياسة انفتاح على إفريقيا اتسمت في مرحلتها الأولى بالطابع الاقتصادي-الإنساني، ثم تطورت تدريجياً إلى حضور أمني-استراتيجي. وتعد إثيوبيا إحدى ركائز هذا التحول بحكم:

1. موقعها في قلب القرن الإفريقي.
2. استضافتها مقر الاتحاد الإفريقي.
3. ثقلها الديمغرافي والسياسي في شرق القارة.

في هذا السياق، يتجاوز تصريح أردوغان بضرورة عدم تحويل الإقليم إلى "ساحة صراع لقوى أجنبية" البعد الخطابي، ليعكس رؤية تركية تعتبر أن الاستقرار الإقليمي شرطاً لتحويل الفرص الاقتصادية الكامنة إلى عوائد استراتيجية.

السياق الاستراتيجي: القرن الإفريقي كساحة تنافس

يمر القرن الإفريقي بمرحلة سيولة أمنية ناتجة عن: النزاعات السيادية، و التوتر بين مقديشو وأديس أبابا حول «أرض الصومال»، وتحويل المنطقة إلى ساحة صراع نفوذ (قواعد عسكرية أجنبية، تدخلات إقليمية). إضافةً إلى أمن الطاقة والمياه المتمثل بملف سد النهضة واستكشافات الغاز في السواحل الصومالية.

ركائز الموقف التركي (تحليل التصريحات والتحركات)

أولاً: العقيدة السياسية. شدد الخطاب التركي في أديس أبابا على رفض «تدويل» صراعات القرن الإفريقي. هذا الموقف يخدم تركيا في اتجاهين:

1. تقديم تركيا كشريك يحترم السيادة.
2. تقليص أدوار القوى التي تستثمر في النزاعات الحدودية، وانتقاد صريح للاعتراف بـ «أرض الصومال» باعتباره عامل زعزعة للاستقرار.

ثانياً: الاقتصاد كأداة للارتباط العضوي.

تستند الشراكة التركية-الإثيوبية إلى قاعدة اقتصادية متينة:

- أكثر من 200 شركة تركية تنشط في إثيوبيا.
- استثمارات مباشرة تقارب 2.5 مليار دولار.
- 15 مشروع مقاولات بقيمة 2.6 مليار دولار.
- هدف رفع التبادل التجاري إلى مليار دولار.

هذا الحضور لا يقتصر على الربحية التجارية، بل يندرج ضمن استراتيجية "ترسيخ الاعتماد المتبادل"، حيث توفر الشركات التركية فرص عمل واسعة (نحو 20 ألف وظيفة مباشرة)، وتدخل في قطاعات البنية التحتية والطاقة والتعدين والزراعة.

كما يعكس التعاون في الطاقة المتجددة والطاقة الحرارية الأرضية توجهاً لبناء شراكة طويلة الأمد تتجاوز عقود التنفيذ إلى نقل المعرفة وبناء القدرات المؤسسية.

ثالثاً: القوة الصلبة والأمن البحري. تحركات تركيا الأخيرة (إرسال سفينة «تشاجري بي» للصومال، والتعاون الدفاعي مع نيجيريا) تشير إلى:

- تأمين مسارات الطاقة: الانتقال من الاستيراد إلى الاستكشاف المشترك للنفط والغاز.
- الدبلوماسية الدفاعية: توظيف الطائرات المسيرة (Bayraktar) والتدريب العسكري (قاعدة توركسوم) لخلق اعتماد متبادل أمني طويل الأمد.

الوساطة الإقليمية - من إعلان أنقرة إلى إدارة التناقضات

أبرزت تركيا دورها كوسيط بين إثيوبيا والصومال، والذي تُوجّه به إعلان أنقرة في ديسمبر 2024، منهياً توتراً حاداً حول مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وإقليم "أرض الصومال". تقوم المقاربة التركية على دعم وحدة الأراضي الصومالية، وتشجيع الحوار بشأن النفاذ البحري الإثيوبي، إضافةً إلى تجنب تبني مواقف أحادية.

ويعزز هذا الدور امتلاك أنقرة علاقات متوازنة مع كل من القاهرة وأديس أبابا، ما يمنحها هامشاً للمساهمة في تخفيف التوتر حول سد النهضة دون الاصطاف مع طرف ضد آخر.

البعد الأمني - الردع المحدود وبناء القدرات

يتجلى الحضور الأمني التركي في الصومال عبر قاعدة توركسوم في مقديشو، التي تُعد أكبر منشأة تدريب عسكرية تركية خارج البلاد. وقد درّبت آلاف الجنود الصوماليين، وأسهمت في بناء وحدات نخبوية. كما تعكس اتفاقيات التعاون العسكري مع إثيوبيا (منذ 2021) توجهاً لتعزيز: مكافحة الإرهاب، والتدريب المشترك، ونقل التكنولوجيا الدفاعية.

إضافة إلى ذلك، وسّعت أنقرة حضورها البحري عبر اتفاقيات استكشاف الطاقة في الصومال، وتكليف شركة TPAO بعمليات التنقيب في مناطق بحرية.

هذا التداخل بين الأمن والطاقة يمنح تركيا موقعاً فاعلاً في معادلات البحر الأحمر، خاصة في ظل التنافس الدولي في باب المندب.

القوة الناعمة - الذاكرة التاريخية والروابط الثقافية

استحضار أردوغان لضريح ومسجد النجاشي، وترميمه عبر وكالة "تيكا"، يندرج ضمن توظيف الرمزية التاريخية لتعزيز الشرعية الثقافية للحضور التركي.

إذ يشكل موقع النجاشي، الذي استقبل أوائل المسلمين في الهجرة الأولى، ركيزة لسردية "الشراكة الحضارية" بين الأناضول والقرن الإفريقي.

كما تواصل المؤسسات التعليمية التركية ووقف المعارف أنشطتها في إثيوبيا، في إطار بناء شبكة نفوذ اجتماعي طويل الأمد.

التمدد نحو غرب إفريقيا - حالة نيجيريا

يمتد المنحى ذاته إلى غرب القارة، حيث بحثت أنقرة مع وزير الدفاع النيجيري كريستوفر موسى سبل تعزيز التعاون الدفاعي، بما يشمل التدريب والصناعات الدفاعية ومكافحة الإرهاب.

ويشير ذلك إلى نمط توسعي أفريقي شامل، يربط بين شرق القارة وغربها عبر شبكة شراكات أمنية-اقتصادية.

التحديات والقيود

رغم الزخم، تواجه المقاربة التركية عدة قيود:

1. تعقيد ملف سد النهضة وتشابكاته التاريخية.
 2. حساسية ملف البحر الأحمر والتنافس مع قوى دولية وإقليمية.
 3. هشاشة البيئة الأمنية في القرن الإفريقي.
 4. احتمالات تسييس الحضور العسكري في سياقات النزاع الداخلي.
- وبالتالي، فإن نجاح نموذج "التموضع المتوازن" مرهون بقدرة أنقرة على الحفاظ على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة، وعدم الانجرار إلى استقطابات صلبة.

الخاتمة:

تكشف التحركات التركية في القرن الإفريقي عن انتقال من مرحلة "الانفتاح الاقتصادي" إلى مرحلة "التموضع الجيوسياسي"، فالخطاب الرافض لتحويل الإقليم إلى ساحة صراع لا ينفى سعي أنقرة إلى لعب دور مؤثر، بل يعكس محاولة صياغة حضور قائم على: احترام السيادة، الوساطة متعددة المسارات، الاستثمار طويل الأمد، والردع المحدود دون عسكرة مفرطة. إذا نجحت تركيا في الحفاظ على هذا التوازن، فقد تصبح نموذجاً لقوة متوسطة توظف أدوات القوة الناعمة والصلبة معاً لبناء نفوذ مستدام في إفريقيا، بعيداً عن منطق الهيمنة التقليدي، وقريباً من مفهوم "الشراكة الاستراتيجية المتكافئة".

التوصيات السياسية :

للدبلوماسية التركية:

1. تحويل «إعلان أنقرة» بين الصومال وإثيوبيا إلى منتدى دائم للحوار برعاية تركية، لضمان استدامة الطول.
2. استثمار البعد التاريخي (ضريح النجاشي) لتعزيز الروابط الشعبية لمواجهة أي تقلبات في المواقف السياسية للأنظمة.

لدول القرن الإفريقي:

1. الاستفادة من الخبرة التركية في إدارة المياه العابرة للحدود (دجلة والفرات) لتطوير طول تقنية لسد النهضة بعيداً عن التسييس.
2. الاستفادة من نماذج التعاون الدفاعي (نيجيريا نموذجاً) لبناء قدرات وطنية بدلاً من الاعتماد الكلي على القواعد الأجنبية.



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

